

The American Variable and its Impact on Iraq's National Security Strategy between (2007- 2010)

المتغير الأمريكي وأثره في إستراتيجية الأمن القومي العراقي للمدة (2010 – 2007)

الطالب جواد صالح مهدي

أ م د عبد العباس فضيخ

جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية التطبيقية

بحث مسنن من رسالة ماجستير

المخلص :

ما من شك إن المتغيرات الخارجية الدولية تشكل مرتكزات أساسية يجب مراعاتها والأخذ بها في أي تخطيط استراتيجي شامل للأمن ، لذا هدف البحث إلى الكشف عن دور المتغير الأمريكي وإبراز أثره في الأمن القومي والإقليمي للعراق ، لأجل الوقوف على الكيفية التي تعاملت الإستراتيجية الأمنية العراقية بها مع هذا المتغير ، وبالتالي تقييمها وفق رؤية إستراتيجية واقعية تستند إلى إدراك جيوبوليتيكي لتوازن القوى الإقليمية والدولية ، وحيث أن أية معالجة موضوعية للإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ، لا بد وان يتم بحثها في مستويين من التحليل يتناول الأول منهما الأهمية الإستراتيجية للعراق والتي تتأتى من مجموعة المرتكزات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تعد بمثابة أهدافا إستراتيجية للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الوطنية والقومية العليا ، أما الثاني فيتناول مكانة العراق في الرؤية الأمريكية للنظام الأمني في الخليج العربي وبصور اشمل في الشرق الأوسط ، ما يؤدي المساهمة في بناء إستراتيجية مستقبلية شاملة للأمن القومي العراقي تتلاءم ومتطلبات البيئة الخارجية المحيطة وتهدف إلى تحقيق حالة من التكامل بين الأمن القومي والإقليمي للعراق .

Abstract

There is no doubt the international and external changes consist the fundamentals that we have to take care about in every strategically planning for security , So this research aimed to discover the American changing role and Making its effect clear in the regional and national security . To discover the way Iraqi strategy dealt with the change emert and ther evaluate according real strategically view between the national and regional forces.

The research must be done in to two levels , the first must deal with the s tragically in pittance for Iraq that Emergences' for economical bases and military and political bases that could be considered stragical aims for the USA to achieve its highs national interests . The second deals with the Iraqi position accordion to the American view of the security system in Persian Gulf and in wider way in Middle East , that leads to participating in building future strategy for the national Iraq security which is suitable to the external environment and surroundings and aims to achieve scale integration between the regional and national security of Iraq

المقدمة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أهم المتغيرات الخارجية الدولية ، بل أشدها خطرا وأكثرها تأثيرا في الأمن القومي العراقي ، ذلك لأنها المحدد الرئيس والمباشر لمعظم الأحداث والتغيرات التي تشهدها البيئة الداخلية والإقليمية للعراق . ولا ريب في ذلك بعد أن شرعت في تطبيق جيوستراتيجيتها الجديدة الهادفة لتحقيق مشروعها الرامي لفرض هيمنتها القسرية للنظام العالمي أحادي القطبية لأمد بعيد ، من خلال سعيها لفر سيطرتها العسكرية على المواقع الإستراتيجية والحيوية في العالم ، ولتحقيق أهدافها الحيوية في بسط سيطرتها ونفوذها على منطقة الشرق الأوسط المحور الرئيس في جيوستراتيجيتها هذه شرعت باحتلال العراق عام 2003م باعتباره نقطة الارتكاز المباشر في مشروعاتها المعاصرة الهادفة لتغيير شامل في الخريطة السياسية لدول المنطقة في ضل النظرة الأمريكية للجغرافيا السياسية للخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام ، لأجل ذلك عد الغزو الأمريكي للعراق بمثابة تحول جذري وتاريخي في توازن القوى التقليدية في المنطقة سرعان ما ألقى بضلاله على امن الدولة العراقية واستقرارها خاصة بعد أن سمح الوجود الأمريكي بل وساهم بنقل الصراع الإقليمي إلى داخل العراق ، وعمل لاحقا على محاولة عكسه إلى جواره الجغرافي وبيئته الإقليمية ، لتسبب بذلك بمزيد من الفوضى السياسية والأمنية أدت وبصورة مباشرة إلى اختراق وانهيار منظومة الأمن القومي العراقي .

مشكلة الدراسة

ما هو دور المتغير الأمريكي في بناء وصياغة إستراتيجية الأمن القومي العراقي للمدة 2007 – 2010 ، وهل تم اعتماده فعلا في بنائها وإعدادها كمتغير خارجي أساسي في تحديد ملامح البيئة الخارجية المحيطة بالعراق .

فرضية الدراسة

تؤكد مجموعة الأحداث السياسية والأمنية التي يمر بها العراق ، إن عملية التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي في العراق لم تعتمد المتغير الأمريكي كمرتكز أساسي في بناء وصياغة إستراتيجية الأمن القومي العراقي للمدة 2007 – 2010 ، ما أدى إلى ضعفها وعدم فاعليتها وبالتالي الحد من إمكانات وفرص نجاحها .

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية للعراق

ما من شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تصوغ إستراتيجيتها في العالم والعراق ، على هدي مجموعة من المرتكزات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تعدها أهدافا رئيسية لتحقيق مصالحها الوطنية والقومية العليا ، وفي حالة العراق يمكن إبراز هذه المرتكزات كما يأتي⁽¹⁾ .

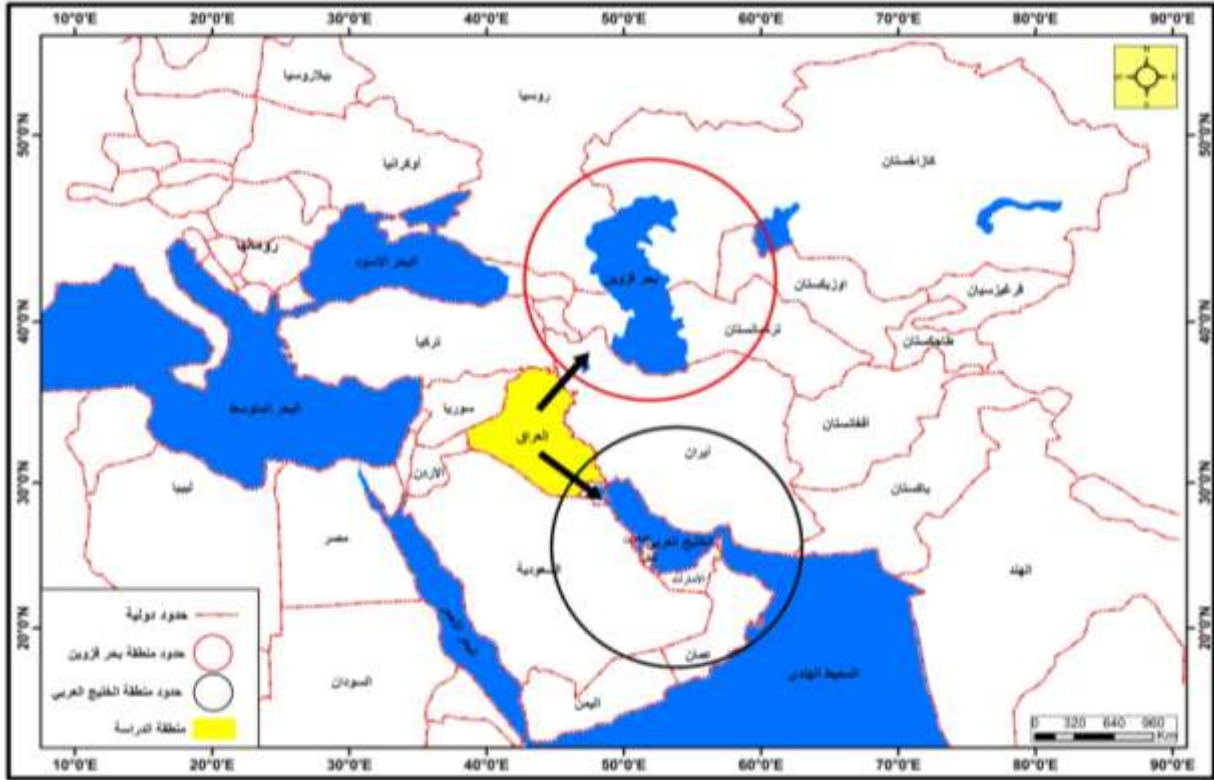
أ - المرتكزات الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق

تتمثل هذه المرتكزات بشكل أساسي في ما يمتلكه العراق من النفط والغاز الطبيعي بوصفهما سلعا إستراتيجيه تمنح من يسيطر عليهما مكانة دولية رائدة ، تبعا للجيوسياسية الأمريكية التي تعد السيطرة عليهما أمرا ضروريا لبقائها وضمان توسعها وهيمنتها العالمية⁽²⁾ .

ولا يخفى أن المصالح الأمريكية بدت واضحة لنفط العراق منذ عام 1908م عقب قدوم الأدميرال جستر كولبي اسطنبول موفدا من قبل مجموعة المستثمرين الأمريكيين للتفاوض مع الدولة العثمانية بشأن الحصول على حقوق الأسبقية في نفط الموصل وامتياز البحث عن النفط في مسافة 20كم على جانبي سكة الحديد المقترحة بين كركوك والموصل ، لكن الحدث الأهم في الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق كان في السنوات بين 1942 - 1945م ، بعد أن شهدت سياستها الخارجية تحولا كبيرا بشأن دخولها المباشر في العمليات العسكرية ضد دول المحور حيث اعتبرت حينها أن نفط العراق مسالة تخص الأمن القومي الأمريكي ، ما دفعها لمواجهة قرار العراق بتأميم نفطه عام 1972م بوضع المعايير التي حددت ما سمي آنذاك بـ(الخطر المهدد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة)⁽³⁾ .

إن إستراتيجية النفط العراقي تبرز من خلال الحجم الهائل للاحتياطيات النفطية والإمكانات العالية للإنتاج في المستقبل ، ما يمنح العراق نفوذا جيوسياسيا مناسبيا بين أعضاء أوبك والعالم ، فإنتاج العراق للنفط بأقصى طاقته لا يمكن أن يمثل مجرد إضافة هامة لجانب العرض فقط ، بل انه ضروري لتأمين إمدادات النفط العالمية على المدى البعيد ، وبصفة عامة فإن امتلاك العراق لحجم هائل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة وتوسطه لوضع جيوسياسي متميز وقربه من الاحتياطيات الهائلة في إيران والسعودية ، وبصورة اشمل في الخليج العربي وبحر قزوين فضلا عن توسطه لطرق إمدادات النفط العالمية ، جعل منه ذا قيمة إستراتيجية تمنح من يسيطر عليه من منظور جغرافي سياسي إمكانية التحكم في ثرواته البترولية أولا وفي مصادر الطاقة وطرق إمداداتها في الشرق الأوسط ووسط آسيا ثانيا⁽⁴⁾ . تنظر خريطة (1) .

خريطة (1) الموقع الجيوستراتيجي للعراق وانفتاحه على الاحتياطات البترولية في الخليج وبحر قزوين



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على :

– فيليب سيبيل لوبيز ، جيوبولتك البترول ، ترجمة صلاح نيوف ، ارماند كولين ، باريس ، 2006 ، ص 275 .
وبذلك فالجغرافية السياسية لنفط العراق تبدو مغرية جدا لاحتوائه من قبل الدول الكبرى وبالنسبة للولايات المتحدة اشد تأثيرا من أسلحة الدمار الشامل التي اتخذها زريعة لغزوه عام 2003م فالعراق من وجهة نظرها سيؤمن لها التدفق الحر لنفط الخليج العربي مع إنتاج يؤمن الحفاظ على أسعاره بالدولار في المستقبل ، ويجنبها مخاطر زعزعة الاستقرار في سوق النفط العالمية ، وكذلك يجنبها منح العراق العقود والامتيازات للشركات النفطية المنافسة لها خصوصا بعد تفاقم مخاوفها بشأن مدى استقرار دول الخليج وقدرتها على مواجهة الثورات الداخلية والهجمات الإرهابية ضد بنائها التحتية الرئيسية لقطاع النفط⁽⁵⁾.
ويجد الباحث في الفقرة العاشرة^(*) من الإستراتيجية الأمنية دليلا واضحا على أهمية الثروة البترولية للعراق ، والتي عدت هذه الاحتياطات مصدرا من مصادر قوة الدولة العراقية الواجب استثمارها لتحقيق الأمن القومي العراقي ، حيث نصت على " إن جميع ما يواجهه العراق من تحديات ومخاطر تقابلها فرص ومصادر قوة ، فالعراق بلد غني بالاحتياطي الهائل من النفط والثروات المعدنية ... " فالعراق يتمتع بإمكانية استثمار ثروته النفطية ابعده من حدوده السياسية من خلال تعزيز وضعه الجيوسياسي في المنطقة ومنافسة هيمنة السعودية وبقية دول الخليج على منظمة أوبك في المدى الطويل ، وبالتالي إعادة صياغة الجغرافية السياسية للنفط في المنطقة ، مع حاجة ماسة "لجذب الاستثمارات الأجنبية " كما في نص الفقرة الخامسة^(*) من الإستراتيجية.

ولم يجد الباحث في الإستراتيجية الأمنية ما يؤكد ضرورة بناء العراق لاستراتيجياته المستقبلية على هدي ثروته البترولية الهائلة ، كما لم يجد توظيفا حقيقيا لهذه الثروة بما يتيح له مكانة إقليمية ودولية رائدة من شأنها أن تساهم في تحقيق الأمن القومي العراقي ، بل أنها لم تهدف إلى استثمارها للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو أمنية وعسكرية من الولايات المتحدة ، علما أن غزو العراق عام 2003م قد أتاح لها السيطرة على موارده النفطية والتغلب على نقطة ضعف جيوبولتكية تعاني منها تتمثل في تأمين احتياجاتها المتزايدة من مصادر الطاقة والتي تقدر ب(25%) من إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط و الغاز الطبيعي ، وعليه فان هذين الموردتين كما يعدان من أهم أركان قوة الولايات المتحدة فإنهما يمثلان نقطة ضعفها⁽⁶⁾.

ب - المرتكزات السياسية والعسكرية للإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق

تتمثل المرتكزات السياسية والعسكرية للعراق بموقعه الاستراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط (The Heart Land of the Middle East) المنطقة الأهم عالميا والأكثر تنافسا بين القوى العظمى ، والتي يتنازعها عاملان مهمان : إحداهما جيواستراتيجي والآخر اقتصادي سياسي عالمي فضلا عن العامل الحضاري . ذلك إن الشرق الأوسط بموقعه المتميز يشكل مجالا حيويا تلقت فيه قارات العالم القديم ، ويضم طرق النقل البرية والبحرية والمضائق والقنوات الملاحية الأهم في العالم⁽⁷⁾ . ويحتضن

* الفقرة العاشرة ، ضمن البيئة الإستراتيجية للعراق من الإستراتيجية الأمنية ، ص 6 .

* الفقرة الخامسة ، ضمن المجال الاقتصادي من الإستراتيجية الأمنية ، ص 23 .

الموارد الاستراتيجية الأهم عالميا والمتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي في حوض الخليج العربي بنسبة تفوق 70% من الاحتياطي العالمي المؤكد (8).

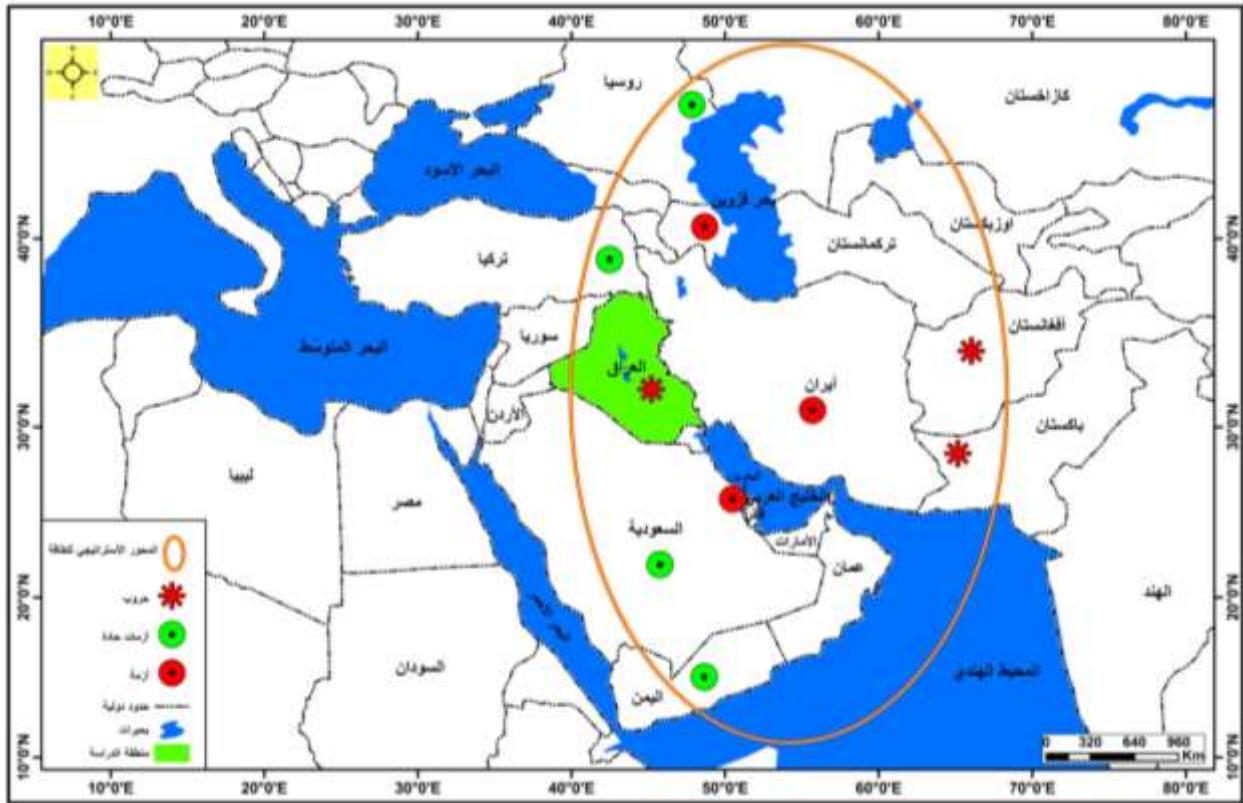
بالتالي فإن هذا التداخل الفريد في الخصائص الجيوستراتيجية والجيواقتصادية جعل من الشرق الأوسط مصدر قلق استراتيجي للقوى الكبرى المهيمنة على السياسة الدولية ، فبدأت تبتني استراتيجياتها حوله على التحليلات والاستشرافات تبعا لما تجده ضروريا للحفاظ على مصالحها في المنطقة (9). وبذلك تحول إلى مضامين سياسية وجيوبوليتيكية غير واضحة المعالم من الناحية الجغرافية لأنها تنقلص وتتمدد بحسب ضرورات الصراع بين القوى المتنافسة (10).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصراع الإقليمي والدولي في الشرق الأوسط يتمحور بعد الاكتشافات النفطية الهائلة في حوض بحر قزوين ضمن حلقة تمتد على طول محور اهليلجي يشار إليه حاليا باسم المحور الاستراتيجي للطاقة (Strategic Energy Ellipse) والذي يمتد من الشمال إلى الجنوب ليضم حقول النفط والغاز الطبيعي في حوض بحر قزوين والخليج العربي ولغاية جنوب شبه الجزيرة العربية ، ويمتد غربا ليشمل سوريا ولغاية الحدود الغربية لتركيا وشرقا إلى أطراف أفغانستان وأوزبكستان وحدود تركمانستان ، وبذلك يتسع ليضم المناطق التي تحتوي بمجموعها أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي ، فضلا عن الخطوط الرئيسية والممرات الحيوية لإمدادتهما في العالم (11).

ويتضح من خلال النظر إلى الخريطة (2) أن الدول ضمن منطقة المحور الاستراتيجي للطاقة تواجه حالة من انعدام الأمن القومي أو الإقليمي ، ذلك لان هذه المنطقة تمثل البؤرة الرئيسية لتركز الأزمات والحروب في الأونة الأخيرة على مستوى العالم ، فهي تعاني إما من صراعات ناشطة أو كامنة .

وطبقا لدراسة قام بها معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية عام 2010م أن كل من أفغانستان وباكستان والعراق تشهد حالة من الصراع الفعلي (الحرب) ، في حين تعاني بقية الدول من حالة الأزمة الحادة أو المتوسطة ، فروسيا تواجه التمرد والإرهاب جنوب القوقاز وتواجه السعودية الإرهاب الداخلي فضلا عن الصراع المسلح على مشارف حدودها مع اليمن ، وتواجه

خريطة (2) المحور الاستراتيجي للطاقة والأزمات في الشرق الأوسط



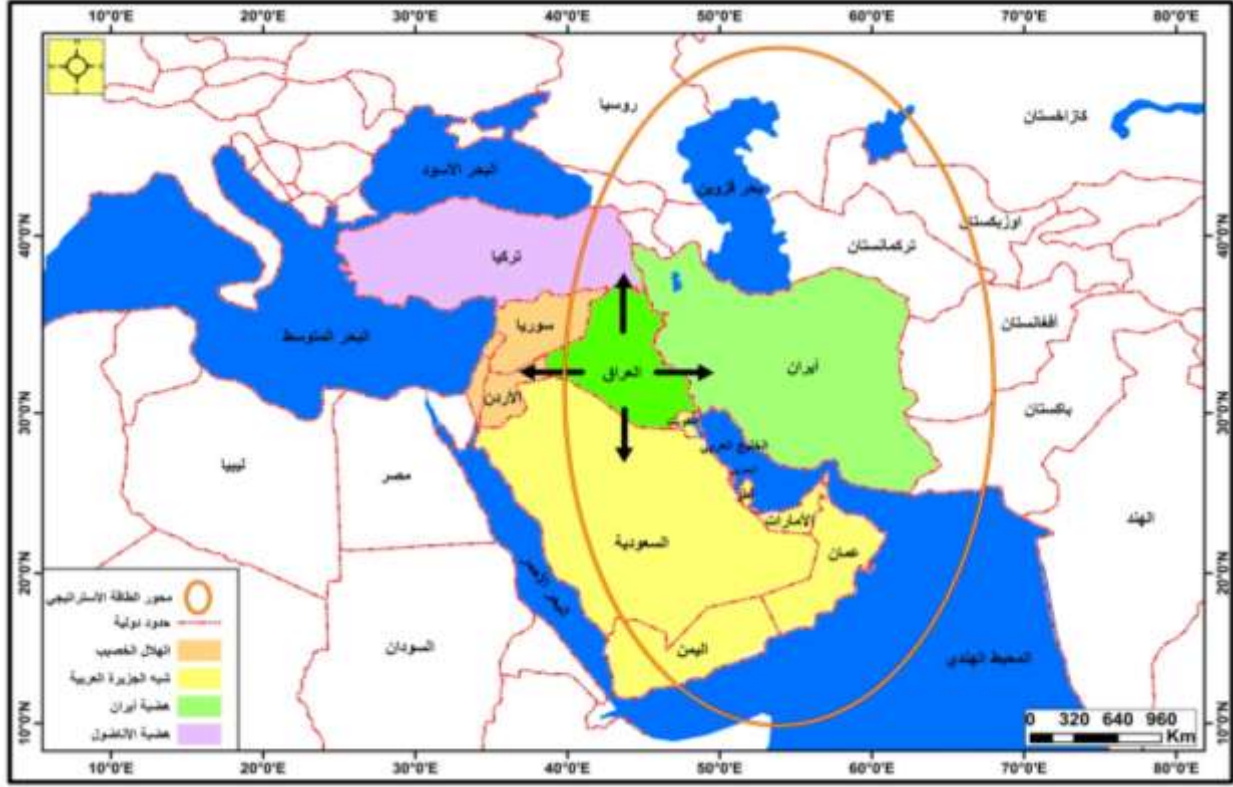
المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على :

- Rupert Herbert-Burns , Petroleum Geopolitics – A framework of analysis a Thesis Submitted for the Degree of PhD , University of St Andrews , Scotland , 2012 , p 38.
- تركيا تهديدات الانفصاليين الأكراد في الجنوب ، وتعاني اليمن من ثورة الحوثيين والاحتكاك في الجنوب الانفصالي ، كما تواجه البحرين وإيران صراعات محلية متنامية ، فضلا عن وجود المخاطر السياسية والأمنية والصراعات الداخلية والطائفية داخل تلك البلدان ، والتي تحمل معها خطر الحروب الأهلية أما بالقرب من مناطق الإنتاج أو بالقرب من خطوط النقل البرية الرئيسية في أذربيجان وجورجيا وروسيا وكازاخستان والبحرية في مضيق هرمز وباب المندب (12).

أما الخريطة (3) فتؤكد إن العراق يحتل موقعا استراتيجيا غاية في الخطورة يتداخل فيه وسط المحور الاستراتيجي للطاقة مع مربع السيطرة الإستراتيجية في الشرق الأوسط بحسب وليم هاملتون (الهلال الخصيب ، هضبة الأناضول ، هضبة إيران ، شبه جزيرة العرب) (13).

وبذلك يكون العراق مجالاً حيويًا ومحورًا تكتيكيًا للسيطرة الاقتصادية والعسكرية والسياسية على المربع الاستراتيجي في الشرق الأوسط من جهة وعلى أكثر من ثلاثة أرباع المحور الاستراتيجي من جهة أخرى ، لذا فإن السيطرة عليه تعني السيطرة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا على المنطقة الأهم في الشرق الأوسط والعالم .

خريطة (3) موقع العراق وقد تداخل فيه المحور الاستراتيجي للطاقة مع مربع السيطرة الإستراتيجية في الشرق الأوسط .



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على :

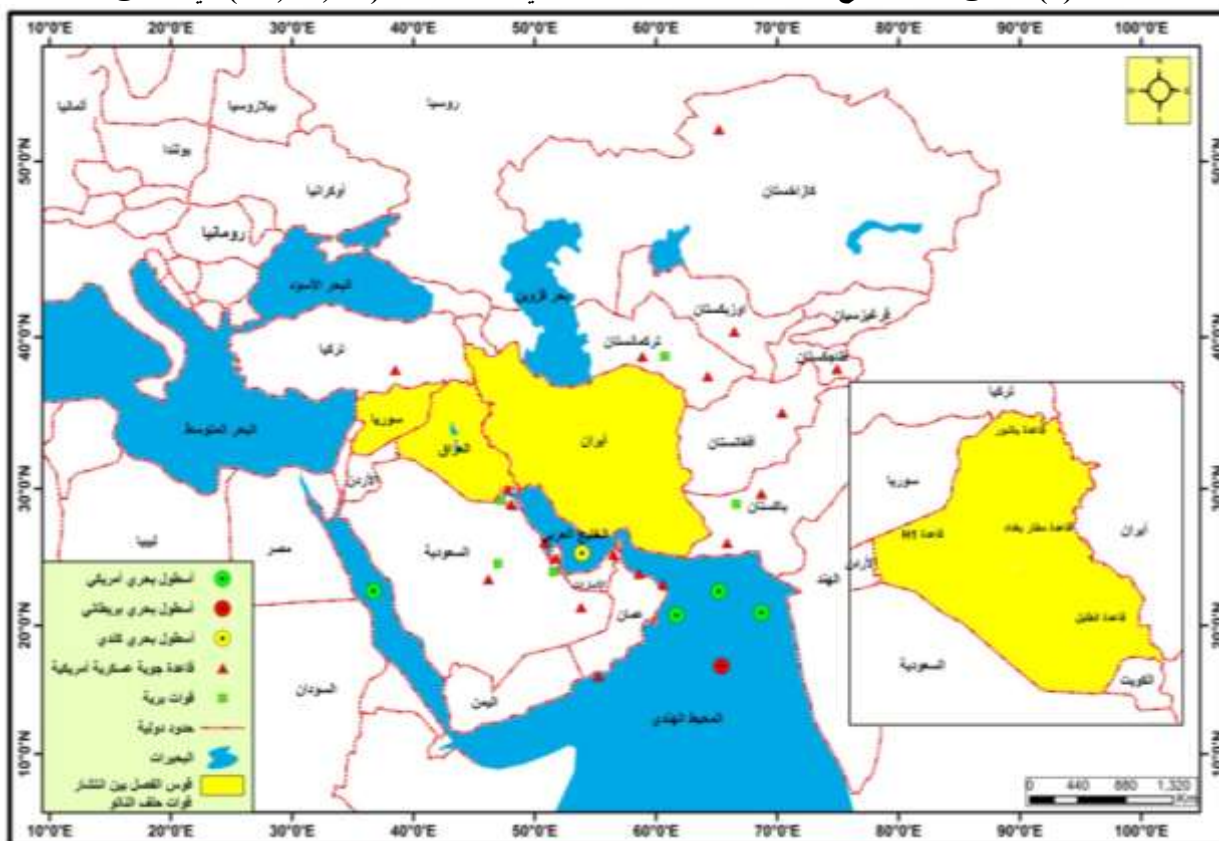
- Rupert Herbert-Burns , Petroleum Geopolitics – A framework of analysis a Thesis Submitted for the Degree of PhD , University of St Andrews , Scotland , 2012 , p 38.

- Daniel Lieberfeld ,Theories Of Conflict And The Iraq War, International Journal of Peace Studies,Volume 10, Number 2, 2005 ,p 4 - 5.

وعليه فقد أتاح غزو العراق عام 2003م للولايات المتحدة الأمريكية فرصة تحقيق مشروعها للقرن الجديد الرامي لفرض هيمنتها القسرية للنظام العالمي أحادي القطبية لأمد بعيد ، من خلال السيطرة على المواقع الإستراتيجية في العالم وفرض سيطرتها العسكرية على منابع النفط في الخليج العربي وبحر قزوين ، وبالتالي قدرتها على التحكم في الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له على السواء (14). فضلا عن ذلك فقد أتاح لها غزو العراق فرصة التغلب على نقطة جيوبولتكية تتمثل في كونه نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في الخليج العربي ووسط وجنوب آسيا (15). انظر خريطة (4) ، حيث يمثل كل من العراق وسوريا وإيران قوس الفصل بين جناحي انتشار قوات حلف الناتو (N , T , O) في المنطقة .

نستنتج مما تقدم أن العراق يحضى بموقع استراتيجي متميز من شأنه أن يكمل ثروته البترولية الهائلة ، في كونها متغيرات رئيسية في صياغته لاستراتيجياته الأمنية في الحاضر والمستقبل بل أن تجاهل هذين المتغيرين أو احدهما يمثل خلافا في التخطيط الاستراتيجي للعراق سيما وأنهما يعدان متغيرات أساسية في تشكيل استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية تجاهه .

خريطة (4) العراق كمنطقة فراغ ضمن قوس الفصل بين جناحي انتشار قوات (N, T, O) في الشرق الأوسط.



عمل الباحث بالاعتماد على :

- The Gulf/2000 Project, SIPA/Columbia University, 2012. Copyright , Michael Izady.

من هنا فقد كان غريبا أن تخلو إستراتيجية الأمن القومي العراقي من عددهما مصالح وطنية أو وسائل إستراتيجية يمكن توظيفها بغية الوصول إلى مكانة إقليمية ودولية تتيح للعراق التفاوض وعقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الأطراف المتنافسة في المنطقة وبما يتلاءم ومصالحه الخاصة مع حاجة ماسة لدور دبلوماسي يؤكد سعي العراق لتعزيز أمنه واستقراره من خلال المشاركة بصورة أكثر جدية مع المجتمع الدولي . سيما دول الاتحاد الأوروبي وتفعيل اتفاق الشراكة والتعاون PCA معها للعام 2009م وثبات هكذا اتفاقيات بشراكة حقيقية ولمموسة خصوصا في مجال الطاقة والموارد⁽¹⁶⁾ . وكذلك الانفتاح بصورة أكثر فاعلية مع الدول الكبرى المتنافسة في المنطقة كروسيا والصين من خلال استثمار الرغبة الروسية في الاكتمال الجيوبوليتيكي عن طريق الوصول إلى البحار الدافئة في الجنوب عبر الأحلاف السياسية والعسكرية والشراكات الاقتصادية⁽¹⁷⁾ . واستثمار الرغبة الصينية في تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة بعد ما شهدته من نمو اقتصادي كبير ، يتيح لها القيام بدور المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية من جهة استهلاكها للطاقة في المستقبل . وبالتالي فهي بحاجة إلى ضمان حصولها على موارد الطاقة في ظل السيطرة الأمريكية على منابع النفط إنتاجا وتصديرا .

المبحث الثاني : العراق في الرؤية الأمريكية للنظام الأمني في الشرق الأوسط

تبرز أهمية هذا المستوى من التحليل في حتمية صياغة العراق لإستراتيجيته الأمنية وفق رؤية واضحة لأهم المتغيرات المحددة للبيئة الإستراتيجية المحيطة على المستوى الإقليمي والدولي ليتسنى له اختيار أدواته الإستراتيجية الملائمة بغية تحقيق أهدافه الوطنية في "بناء علاقات إقليمية ودولية سليمة متوازنة ومتبادلة" كما في نص الفقرة رابعا^(*) بل وتحقيق نص الفقرة الخامسة^(**) " يجد العراق اليوم لزاما عليه أن يحشد المجتمع الدولي حكومتا وشعبا للوقوف معه في إعادة بناءه كبلد متحضر غني بثرواته وتاريخه وشعبه "

من جانب آخر فإن هذا المستوى من التحليل يتيح للعراق تحديد مصدر التهديدات الإقليمية وأسبابها ودوافعها بغية " عقده للاتفاقيات الأمنية ثنائية أو متعددة الأطراف" كما في نص الفقرة دال^(***) وبالتالي تحقيق مصالحه وأهدافه الوطنية بحسب الفقرة سابع^(****) من الإستراتيجية الأمنية .

* الفقرة الرابعة ، ضمن المصالح الوطنية من الإستراتيجية الأمنية ، ص 7 .

** الفقرة الخامسة ، ضمن المجال السياسي العام من الإستراتيجية الأمنية ، ص 13 .

*** الفقرة (دال) ، ضمن التهديدات من الإستراتيجية الأمنية ، ص 10 .

**** الفقرة السابعة ، ضمن المجال السياسي العام من الإستراتيجية الأمنية ، ص 24 .

فالنظام الأمني في الخليج العربي يتميز بالتداخل الكبير بين مفهومي الأمن الإقليمي والأمن الدولي فهو بأهميته الإستراتيجية يتعدى حدود منطقته السياسية ليكون عنصراً أساسياً في استراتيجيات القوى العظمى للسيطرة على موارده وتأمين طرق نقلها وضمان دوام تدفقها⁽¹⁸⁾.

كما يتميز باتساع مفهومه بحسب تعاقب القوى المهيمنة في المنطقة ، فقد عني في مرحلة الوجود البريطاني تحقيق السلام لبريطانيا ، بمعنى ضمان سيطرتها الكاملة على جميع إمكاناته ، الأمر الذي جسده بإبرامها (اتفاقيات الممانعة) مع مشايخ الخليج في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، والتي أحكمت خلالها وصايتها على المنطقة بعد أن منعت تلك الاتفاقيات غيرها من التدخل في الشأن الخليجي دون إذن منها ، وعند جلاء القوات البريطانية عام 1971م اتسع مفهوم أمن الخليج ليشمل المحافظة على النظم الخليجية المنظمة إليه وحمائتها من الأنشطة التخريبية الفكرية أو المد اليساري فضلاً عن ضمان تدفق البترول⁽¹⁹⁾.

وفيما يخص العراق فقد اتضح للولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت مبكر أهميته الموقعية (Key country) باعتباره عنصراً أساسياً وفاعلاً في أمن الخليج العربي الذي يرقى ليكون جزءاً من الأمن القومي الأمريكي ، لذا عملت في خمسينات القرن المنصرم على ترشيحه ليكون الحلقة المحورية في منظومة الأحلاف الغربية في المنطقة ، في سياستها لتطبيق الاتحاد السوفيتي آنذاك ، فوقعت معه اتفاقية للتعاون العسكري عام 1954م ، تلاها توقيع العراق لاتفاقية مماثلة مع تركيا وبريطانيا عام 1955م ولاحقاً انضمت كل من باكستان وإيران إلى هذا الحلف الذي بات يعرف بحلف بغداد فيما بعد ، مع رغبة أمريكية في تأسيس لجنة سياسية وعسكرية دائمة للارتباط بالحلف أسفرت عن انضمامها إليه عام 1957م ، ومع انتهاء الحكم الملكي عام 1958م انتهت توجهات العراق نحو الغرب وتحول مركز الثقل الأمريكي في المنطقة إلى إيران التي استمرت عضويتها في حلف المعاهدة المركزية (السننوت) الاسم الجديد لحلف بغداد⁽²⁰⁾.

ولغاية عام 1979م اعتمدت الولايات المتحدة التدخل غير المباشر في الخليج العربي من خلال اعتمادها على بعض القوى الإقليمية في المنطقة ، فقامت بدعم إيران والسعودية فيما أطلق عليه إستراتيجية (العمودين) لبقاء نفوذها واحتوائها القوى الأخرى المناوئة لها ومنها العراق ولكن سرعان ما تغير التفكير الإستراتيجي الأمريكي ليعتمد سياسة التدخل المباشر من خلال تشكيل قوات التدخل السريع والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في الدول الخليجية عدى العراق وإيران في تجسيدها لما عرف حينها بمبدأ كارتر الذي صيغ عام 1980م والذي عد أية محاولة تستهدف السيطرة على الخليج العربي اعتداءً على مصالحها الحيوية ، وأنها ستقوم بالرد عليها بشتى الوسائل الممكنة لديها بما في ذلك خيار القوة العسكرية⁽²¹⁾.

من هنا فإن اندلاع الحرب بين العراق وإيران قد تناغم كثيراً مع مصالح الولايات المتحدة بعد أن سمح لها بمزيد من التدخل المباشر في الخليج من جهة وإضعاف طرفي الصراع اللذين تعدهما تهديداً لأمنها القومي من جهة أخرى ، لكن هذه الحرب قد خلفت فيما بعد العراق قوة عسكرية لا يستهان بها في المنطقة عدى انه يعاني اقتصاداً مثقلاً بالديون الضخمة سيما للسعودية والكويت ، وبعد غزو الكويت عام 1990م كانت الفرصة سانحة للولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بالعراق وتدمير قدراته العسكرية دون الإطاحة بنظام الحكم آنذاك لتجنب مزيداً من الفوضى في المنطقة وإبقائه عاملاً للتوازن الإقليمي مع إيران⁽²²⁾.

تلا ذلك إستراتيجية أمريكية جديدة تجاه المنطقة في عهد الرئيس كلينتون تمثلت في إستراتيجية (الاحتواء المزدوج) للعراق وإيران بهدف إضعاف قدرتهما وعزلهما دولياً ، ومع أن هذه الإستراتيجية قد نجحت مع العراق إلا أنها لم تكن كذلك مع إيران بعد أن شهدت نمواً واضحاً في قدراتها العسكرية والاقتصادية وشهدت انفتاحاً واضحاً في علاقتها الخارجية مع الكثير من القوى الإقليمية والدولية⁽²³⁾.

ما أدى إلى قيام الولايات المتحدة باستغلال أحداث (11 أيلول 2001م) لطرح إستراتيجيتها (الحرب الاستباقية) أو ما يعرف بالهجوم الدفاعي في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في (17 أيلول 2001م) والتي تعني ضرورة تبني مفاهيم جديدة للتعامل مع التهديدات الخارجية عبر التدخل العسكري المباشر لتفادي أي خطر محتمل يهدد الأمن القومي الأمريكي ، معتبرة ذلك حرباً وقائية لا يحرمها القانون الدولي ، وقد جسدت تلك المخاطر بكل من أفغانستان والعراق وإيران وكوريا الشمالية⁽²⁴⁾ . وفعلاً شرعت بتطبيقها بغزوها لأفغانستان ولاحقاً العراق كونهما الأضعف بين هذه الدول ، فضلاً عن أهميتهما فيما يتعلق بأمن الخليج واحتواء إيران .

وللأهمية التي يحضى بها العراق في الإستراتيجية الأمريكية كان نقطة الشروع الأهم في مشروعها الجديد الشامل للمنطقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير)⁽²⁵⁾ . والذي يمثل وفق مفهوم مستشار الأمن القومي الأسبق للفترة 1993 – 2001م إعادة هيكلة المنطقة من خلال إقامة نظام للتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون على مختلف الأصعدة ، مع إضعاف المرتكزات السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام

العربي وإنهاء فكرة القومية العربية وفتح الأبواب أمام النموذج الغربي الرأسمالي ، وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية بما يضمن دمج إسرائيل فيها ، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة ، مع دور تركي ينسجم والنظام العالمي الجديد والمحكوم بمدى تدعيم تركيا لعلاقتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية مع إسرائيل⁽²⁶⁾.

ليتعدي بذلك نجاح الإستراتيجية الأمريكية في العراق تغيير نظام الحكم فيه إلى تحويله لنقطة انطلاق لتغيير شامل في المنطقة ، يحقق الرؤية الأمريكية في أمن الخليج العربي وامن إسرائيل ويضمن بقاء مصالحها⁽²⁷⁾ . ولكن في أعقاب الغزو بدا أن الإدارة الأمريكية لم يكن لديها خطة واضحة المعالم فيما يتعلق ببناء العراق وأمنه واستقراره لتتسبب بذلك بمزيد من الفوضى السياسية والأمنية في العراق والمنطقة⁽²⁸⁾.

ما أدى إلى تدهور الأوضاع بشكل خطير فيما بعد بحسب تقرير مجموعة العمل حول العراق من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي في آذار 2006م ، غيرت الولايات المتحدة بعض أهدافها المركزية كالعُدول من تحويل العراق إلى تحقيق الاستقرار

فيه ومن تغير الأنظمة الإقليمية إلى تغير سلوكها ، وبالتالي تبديل إدارة بوش لإستراتيجيتها الشرق أوسطية إلى إستراتيجية (إعادة الاتجاه) المعلن عنها في 2007/1/10م⁽²⁹⁾.

وللوقوف على الهدف الرئيس من وراء الإستراتيجية الأمريكية الجديدة (إعادة الاتجاه) لابد من تدبر الأحداث ليس على مستوى العراق فحسب بل على مستوى المنطقة ، حينها يمكن القول إن الهدف الرئيس وراء هذه الإستراتيجية لا يكمن في تحقيق الاستقرار للعراق ، بل أنها جزء من مشروع أمريكي جديد للمنطقة ، صيغ كردة فعل على تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة من جهة ، وانتصار حزب الله في الحرب ضد إسرائيل عام 2006م وقلبه ميزان القوى لصالح إيران وحلفائها من جهة أخرى ، ويؤكد ذلك تصريح وزير الخارجية الأمريكية كوندليزا رايز في 2006/7/23م أي بعد احد عشر يوم فقط من بداية تلك الحرب " إن ما نراه الآن هو الأمم المخاض لشرق أوسط جديد ومهما كنا فاعلين فإنه يتعين علينا التأكد من أننا نتجه نحوه " تلا ذلك تصريحها بعد نهاية الحرب " إن شرقاً أوسطاً جديداً سيولد بعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها، وأنه لابد من فوضى خلاقة ينشأ من رحمها هذا الشرق الجديد ويتوارى خلالها الصراع العربي الإسرائيلي كمحدد للعلاقات الإقليمية في المنطقة ، ويحل محله الصراع العربي الإيراني وتكون فيه إيران وحلفائها هم العدو " ⁽³⁰⁾.

ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من تقسيم دول المنطقة إلى دويلات صغيرة على أسس مذهبية وعرقية تتصارع بينها وتكون إسرائيل الدولة الإقليمية الأقوى بينها ، وبالتالي دفع المنطقة لصراع طائفي واسع بين الشيعة والسنة تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الطرف الوحيد المنتصر على المدى البعيد .

وهذا التحليل يتلاءم بواقعية أكثر مع تأكيدات مارتن اندك من أن " الشرق الأوسط يتجه إلى حرب باردة سنية شيعية جديدة " ⁽³¹⁾. في إشارة منه إلى محاولة أمريكية لتعميق الخلافات

المذهبية بين دول المنطقة وتشكيل محاور إقليمية للمنافسة والمواجهة بينها على أسس طائفية المحور الأول شيعي ويضم إيران ، سوريا ، حزب الله ، أما المحور الثاني فسني ويضم الدول العربية ، تركيا ، وبدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل ، الأمر الذي يفسر تركيز الصراع في سوريا بالقرب من المناطق الحدودية مع لبنان والعراق تمهيدا لنقل المعركة إليهما وهكذا تباعا إلى إيران ، وتدل الأحداث على الساحة العراقية أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها قد وضعوا العراق ضمن المحور الأول بعد أن فشلوا في استرداجه ضد إيران ⁽³²⁾.

ويؤكد الرغبة الأمريكية بإضعاف العراق وتقسيمه تصريح المستشار القانوني لإدارة بوش (Johnyoo) من أن تقسيم العراق يدخل ضمن عملية عالمية ليست مثالية للعراق ولكن لتطور العالم وانه ذات مضامين عالمية ، وكذلك ما أكد تقرير بيكر - هاملتون في احد بنوده من أن تقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية يمثل خيار إستراتيجي في الإستراتيجية الأمريكية ⁽³³⁾.

أما توقيع الولايات المتحدة لاتفاقية (الإطار الاستراتيجي) مع العراق لتحديد علاقتها الأمنية به عام 2008م ، فيظهر منه انه جاء لضم القيادات الوطنية العراقية إلى محورها للوقوف ضد إيران ، الأمر الذي فشلت في تحقيقه كما فشلت في التوصل إلى اتفاق مع المسؤولين العراقيين حول شروط التفاوض لتمديد بقاء قواتها العسكرية بعد انتهاء هذه الاتفاقية عام 2011م ، وقد تمحور الخلاف حينها حول الوضع القانوني لبقاء تلك القوات ، إذ لم تتمكن حينها من إقناع الأطراف العراقية بقبول الوجود العسكري للقوات الأمريكية فضلا عن منحها الحصانة اللازمة لبقائها ، بعد أن واجهت رفضا عنيفا من القيادات المعارضة سيما الشيعية منها كالتيار الصدري ما أدى إلى إعلان الرئيس اوباما انسحاب القوات الأمريكية بالكامل من العراق نهاية عام 2011م كما هو منصوص عليه في تلك الاتفاقية ⁽³⁴⁾.

وبذلك فقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مشروعها الشرق الأوسط الكبير لتنتقل تدريجيا بعد ذلك لمشروعها الشرق الأوسط الجديد ، بعد ثمان سنوات من العنف والصراع في العراق خسرت خلالها قرابة 5,000 قتيل و35,000 جريح وأكثر من 823000,000,000 دولار تكلفة للحرب ⁽³⁵⁾.

ولأن الولايات المتحدة لم تحقق ما عدته أولا أهدافا إستراتيجية لغزوها العراق عام 2003م بل خلفته مع أزمات داخلية حادة في بيئة وطنية وإقليمية غير مستقرة ⁽³⁶⁾. وفي مواجهة مزيج من الصراع الطائفي والعداء والتمرد مع دور كبير للجهات المتطرفة غير الرسمية طبقا لمشروع الشرق الأوسط الجديد وسياسة الفوضى الخلاقة .

فالباحث يجد تعارضا كبيرا وواضحا بين مصالح الولايات المتحدة في العراق بعد عام 2006م وبين ما عده العراق مصالحا وطنية في إستراتيجيته الأمنية ، كالحفاظ على الوحدة

الوطنية والنسيج الاجتماعي ، وتعزيز السيادة الوطنية ، وبناء اقتصاد مزدهر ومنفتح على العالم ، وتعزيز روح المواطنة ، وبالمثل فان هناك تعارضا بين الوسائل التي اعتمدها الولايات المتحدة لتحقيق مشروعها في العراق والمنطقة وبين ما عده العراق وسائل إستراتيجية لتحقيق الأمن القومي العراقي كمشروع المصالحة الوطنية ، والمراجعة الدستورية وبناء علاقات دولية وإقليمية ايجابية ، وعقد الاتفاقيات الأمنية ثنائية أو متعددة الأطراف بما يتلاءم ومصالح العراق الوطنية ، وتعزيز دور العراق في المحافل الدولية ، وتطوير قوات الأمن العراقية وتعزيز القيادة الدستورية ، وكنتيجة طبيعية لهذا تعارض فلا يبعد أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية سببا مباشرا في تعثر تنفيذ فقرات الإستراتيجية الأمنية والحد من فرص نجاحها وليس هذا ببعيد مع تواجدها السياسي والعسكري في العراق ودور حلفائها على الساحة العراقية .

ويجد الباحث أيضا إن نقطة الضعف الجوهرية التي حالت دون نجاح إستراتيجية الأمن القومي العراقي هي خلوها من الإدراك الإستراتيجي للمنطق الجيوبوليتيكي الحاكم لحالة التوازن الأمني في المنطقة ، وبالتالي افتقارها لاختيار الأدوات الملائمة لسياسة خارجية متوازنة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، ونظرا لأهمية هكذا إدراك وحاجة العراق إليه في خط إستراتيجياته المستقبلية لابد من معرفة النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة في التحليل الإستراتيجي للنظام الأمني الكائن في المنطقة .

ومنها نظرية (نموذج المثلث) كواحدة من أهم الأدوات في تقييم الوضع الأمني على المستوى الإقليمي ، من اجل قياس موازين القوى لتحديد اللاعبين الأساسيين وقياس قدرة كل لاعب للأخذ بزمام المبادرة ، وهذا النموذج يتكون من مثلث متساوي الأضلاع

تكون فيه الدولة الأشد تأثيراً محورا والدولتين الأخرتين المتناظرتين أطرافاً للمثلث أو أجنحة ، ويكون الوضع المثالي لأي منهما هو الارتقاء للقيام بدور المحور ، عبر اعتماد إستراتيجية للتعاون مع الطرفين الآخرين أو مع احدهما في حالة التنافس بينهما ، أما الوضع المثالي للدولة المحورية فيتمثل في الإبقاء على مكانتها من خلال إيجاد حالة من التنافس أو الصراع بين طرفي المثلث .

وفيما يتعلق بمنطقة الخليج فقد أدت الثورة الإيرانية عام 1979م إلى عداء مع الولايات المتحدة ولاحقاً مع دول الخليج الجنوبية بسبب دعمها للعراق أبان حرب الخليج الأولى ، ونتيجة لذلك شرعت الولايات المتحدة ببناء علاقات تعاونية سياسية وأمنية مع هذه الدول باعتبارها احد طرفي المثلث كما أخذت تعزز من تواجدتها العسكري في المنطقة لتكون الدولة المحورية ، مع تنامي حالة التوتر بين كليهما وإيران الطرف الثاني في المثلث ، وللإبقاء على دورها كدولة محورية سعت الولايات المتحدة لتعزيز تواجدتها العسكري وترسيخ حالة التنافس والعداء بين

طرفي المثلث إيران ودول الخليج الجنوبية ، إلا أن تغير الولايات المتحدة لإستراتيجيتها عقب أحداث (11 أيلول 2001م) وغزوها لأفغانستان ولاحقاً العراق كمقدمة لاحتواء إيران ، أنتج تحولات جيوسياسية خطيرة على المستوى الإقليمي انتهت بنتيجتها لصالح إيران على حساب دول

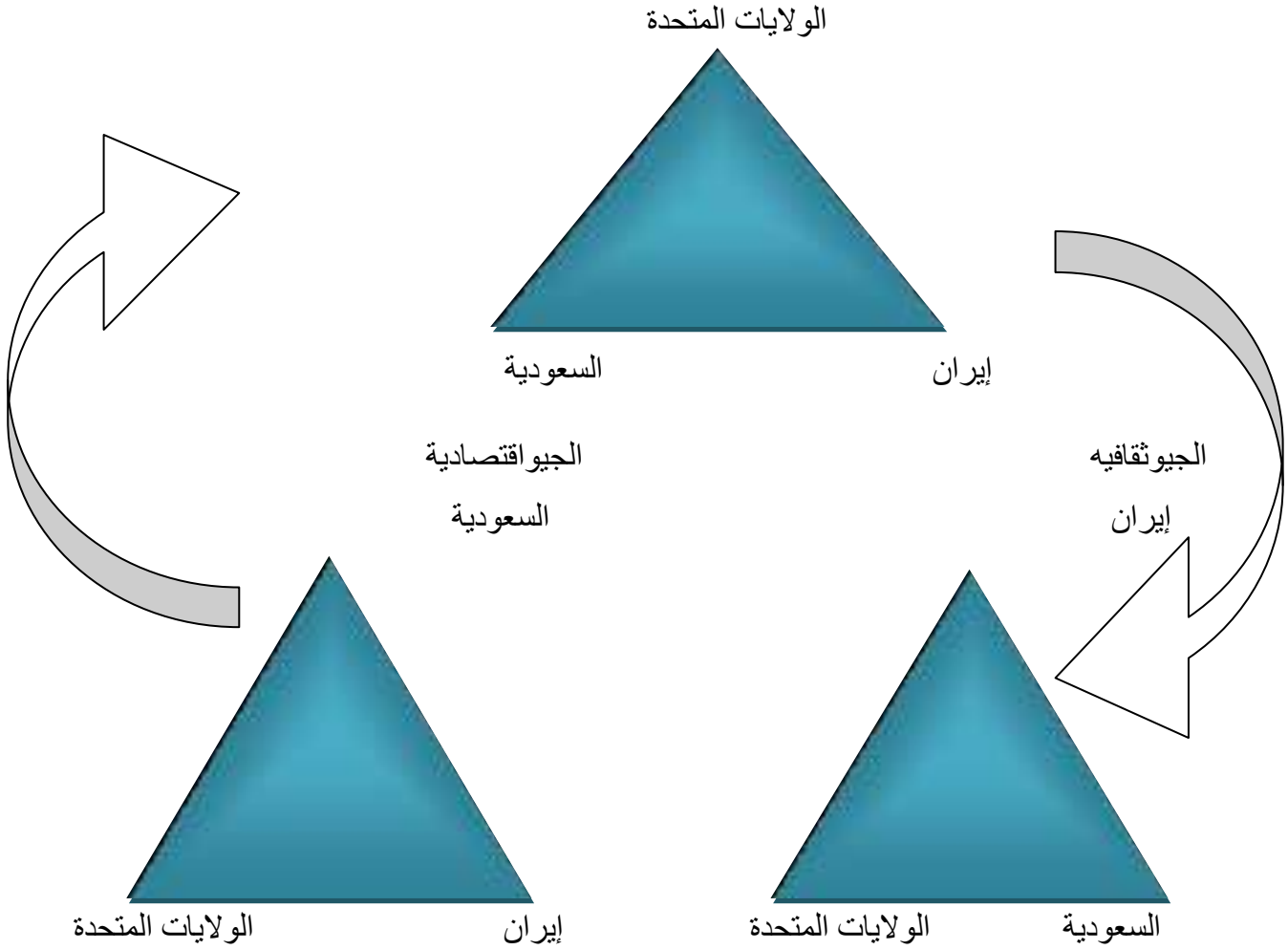
الخليج الطرف الثاني بعد أن أضحت لا تواجه التهديدات المباشرة من جيرانها ، ومع ظهور بعض المحددات الرئيسية لميزان القوى الإقليمي كاندلاع الثورات العربية وتساعد التهديدات بشأن برنامج إيران النووي وانتصار حزب الله عام 2006م والنتائج العكسية لغزو العراق وأفغانستان ، بالتزامن مع أزمة اقتصادية حادة في الولايات المتحدة ، كلها أظهرت عدم قدرة الولايات المتحدة على إبقاء التوازن العسكري في المنطقة لصالحها واحتواء إيران وبالتالي ضعف دورها كدولة محورية⁽³⁷⁾.

ويتضح من خلال الشكل (1) أن العوامل الجيوسياسية قد لعبت دوراً أساسياً في إحداث التغيرات النسبية لقواعد اللعبة في المنطقة ، فالولايات المتحدة حافظت على سيطرتها على الجيوسراتيجية والجيوعسكرية في المنطقة مع وجود أكثر من 50,000 جندي أمريكي من مختلف الصنوف البرية والبحرية والجوية ، ووجود عدد كبير من القواعد العسكرية الإقليمية وتقوم ملحوظ في مختلف الأسلحة التقليدية ، فضلاً عن دعمها لحلفائها وتعزيز قدراتهم الدفاعية وإنشاء درع دفاعي ضد تهديدات برامج الصواريخ الإيرانية المتقدمة .

أما دول الخليج فقد دأبت على إحكام سيطرتها الجيواقتصادية وركزت جهودها على دعم اقتصادياتها الوطنية وتطوير مؤسساتها الحكومية ، مع إنفاق عسكري مقبول منحها فرصة الهيمنة الاقتصادية في المثلث الاستراتيجي ، وطبقاً لإحصاءات البنك الدولي لعام 2011م فقد شهدت هذه الدول نمواً اقتصادياً بمعدل 6,6% عام 2011م بعد أن كان 4,2% عام 2010م ورغم وجود أزمة الديون العالمية ، مع ذلك بالهيكلة الاقتصادي القوي والسيولة المالية الكبيرة ، مع التأكيد على أنها أقل الدول تعرضاً للمخاطر الاقتصادية في العالم كونها تحتفظ بأكثر من 55% من احتياطي النفط العالمي و41% من احتياطي الغاز الطبيعي⁽³⁸⁾.

وأما إيران فقد فرضت هيمنتها على محور الجغرافية الثقافية الإقليمية واعتمدت الجوانب الإيديولوجية والعقائدية كأساس يميز مصالحها الوطنية ويحافظ على دورها كدولة محورية للقوى الاجتماعية الراضة للوجود الأجنبي في المنطقة ، مع سعيها لتعزيز مكانتها عبر تخصيص الجزء الأكبر من ميزانيتها السنوية لتطوير برامجها العسكرية سيما برامج الصواريخ المتطورة ومشاريع تخصيب اليورانيوم ، وتمويل الجماعات السياسية والعسكرية الخارجية كأذرع داعمة لها ، ورغم التراجع الكبير في نموها الاقتصادي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها⁽³⁹⁾.

شكل (1) الأبعاد الإستراتيجية وتبادل الأدوار لتوازن القوى في الخليج العربي
الجيوستراتيجية والجيو عسكرية



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد

- Muhammad Abdul Ghaffar , Regional and International Strategy for Gulf Security - A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Regional Response , First Edition , Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies , 2012 , p 13 .

الاستنتاجات

- 1- أظهرت إستراتيجية الأمن القومي العراقي عجزا واضحا في عملية التخطيط الاستراتيجي الشامل للأمن في العراق ، بسبب عدم اعتمادها المتغير الأمريكي كمرتكز أساسي في بناء وصياغة إستراتيجية الأمن القومي العراقي ، وبالتالي فإنها بمعزل عن البيئة الجغرافية الإقليمية والدولية التي تطبق فيها ، ما أدى إلى ضعفها وعدم تحقيقها للهدف الأساسي من إعدادها وهو تحقيق الأمن القومي العراقي .
- 2- أهملت الإستراتيجية الأمنية المرتكزات الاقتصادية للعراق ، كما أهملت العلاقة الجدلية بين الموقع الجغرافي والاستراتيجي للعراق وبين التركيب الانثروبولوجي للسكان فيه وامتداداته مع دول الجوار ، والتي جعلت منه نقطة الشروع في الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى رسم الخريطة السياسية الجديدة لدول المنطقة على أسس طائفية ومذهبية ، وبالتالي تحويل العراق إلى ساحة للتنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة .
- 3 - افتقرت الإستراتيجية الأمنية أيضا إلى التحليل الجيوبوليتيكي المعاصر لمصادر التهديدات الخارجية ودوافعها وأسبابها ، وبالتالي لم تكن هناك رؤية واضحة فيما يتعلق بتوجهات الدولة العراقية الخارجية ، خصوصا وان الأمن القومي العراقي يرتبط بصورة مباشرة بالنظام الأمني في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط بشكل عام .

التوصيات :

- 1 - لا بد من العمل على بناء إستراتيجية شاملة للأمن بمزيد من الإدراك للمنطق الجيوبوليتيكي الحاكم لحالة التوازن الأمني في المنطقة ، وبما يتيح للعراق اختيار الأدوات الملائمة لسياسة خارجية تهدف إلى تقنين علاقاته الإقليمية والدولية وتعزز من مكانته في المجتمع الدولي .
- 2 - العمل على الاستثمار الأمثل لما يتمتع به العراق من ثروة بترولية هائلة وموقع جغرافي متميز يتيح له بلوغ مكانة إقليمية ودولية ، تجعل من أمنه واستقراره حاجة دولية ماسة ، مع حاجة ملحة إلى دور دبلوماسي فاعل يؤكد سعي العراق لتحقيق الأمن القومي العراقي وبصورة أكثر جدية وفاعلية مع القوى والتجمعات الدولية كدول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين
- 3 - السعي لتحقيق التوازن بين الأطراف المتنافسة والمتصارعة في العراق ، واستثمار علاقاته الدبلوماسية مع أطراف الصراع الرئيسية كالولايات المتحدة وإيران ، واستثمار موقعه المتميز كحاجز بين مختلف القوميات والإيديولوجيات ، وضرورة تقنين ربطه بالمنظومات الإقليمية والدولية الاقتصادية وعقده للأحلاف والمعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف ، وبما يؤدي إلى تحقيق الأمن القومي العراقي .

المصادر :

- 1 - حسين حافظ وهيب ، إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط ، مجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 18 ، 2011 ، ص 36
- 2 - Saeid Naji, jayum . A. jawan , Role of the Persian Gulf's Oil in the U.S. Geopolitical Codes during the cold war Geopolitical Orderm International journal of Human ties and social science, University Putta Malaysia , Vol 1, No 5, 2011, P206.
- 3 -- إبراهيم خليل العلاف ، موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 4 ، 2005 ، ص6.
- 4 - Rupert Herbert-Burns , Petroleum Geopolitics – A framework of analysis a Thesis Submitted for the Degree of PhD , University of St Andrews , Scotland , 2012 , p 99.
- 5 - EDWARD C. DUGGAN , The War loopy : Iraq and the Pursuit of U.S. Primacy a Dissertation , Presented to the Department of Political Science and the Graduate School of the , University of Oregon , U S A , 2011 , p 19.
- 6 -- فيليب سيبيل لوبيز ، جيوبولتك البترول ، ترجمة صلاح نيوف ، ارماند كولن ، باريس ، 2006 ، ص25.
- 7 - باسكال بونيفاس ، الحرب العالمية الرابعة ، ترجمة احمد الشيخ ، المركز العربي للدراسات الغربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 35 .
- 8 - محمد احمد عقله ، استراتيجيات سياسة القوة – مقومات الدولة في الجغرافية السياسية ، ط1 ، دار الكتاب الثقافي ، اربد ، الأردن ، 2008 ، ص 221 .
- 9 - Michael T. Klare , The Geopolitics of Oil: Old and New , At the Association for the Study of Peak Oil , Vienna, May 30, 2012.
- 10 - معين حداد ، الشرق الأوسط دراسة جيوبولتكية – قضايا الأرض والنفط والمياه-، ط3 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2002 ، ص 16 .
- 11 - Rupert Herbert-Burns , op.cit. p 37.
- 12 - Ibid , p39.
- 13 - Daniel Lieberfeld ,Theories Of Conflict And The Iraq War, International Journal of Peace Studies, Volume 10, Number 2, 2005 , p 4 – 5. <http://www.gmu.edu/programs/icar>.
- 14 - Raymond Hinnebusch ,THE AMERICAN INVASION OF IRAQ CAUSES AND CONSEQUENCES , Institute of Middle East , Central Asia and Caucasus Studies, University of St. Andrews, Scotland , 2007 , p 9 .
- 15 - أياد عاشور الطائي وعبد الزهرة الوائلي ولطيف هاشم الطائي ، جغرافية العراق الإقليمية ، بغداد ، 2012 ، ص 14 .
- 16 - Michael Bauer and Christian-Peter Hanelt , The EU-GCC Partnership :Security and Policy Challenges , Gulf Research Center , Dubai, United Arab Emirates , May , 2010 , p 5 .
- 17 - الكسندر دوغين ، أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ، ط1 ، ترجمة عماد حاتم ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، 2004 ، ص 216 .
- 18 - Muhammad Abdul Ghaffar , Regional and International Strategy for Gulf Security - A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Regional Response , First Edition , Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies , 2012 , p 6 .
- 19 - عبد العزيز شحادة منصور ، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق – دراسة في صراع الرؤى والمشروعات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق ، مجلد 25 ، العدد1 ، 2009 ، ص 595 .

- 20 - إبراهيم خليل العلاف ، مصدر سابق ، ص 2 .
- 21- محمد كريم كاظم ، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 42 ، 2009 ، ص 80 .
- 22 -- Anthony H. Cordesman, Robert M. ,The Gulf Military Balance , Volume III , center for strategic international studies (CSIS) , Washington , 2013 , p 2 .
- 23 - محمد كريم كاظم ، مصدر سابق ، ص 81 .
- 24 - اشتون ب كارتير ووليام ج بييري ، الدفاع الوقائي إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ترجمة اسعد حليم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2001 ، ص 21 .
- 25 - شيماء معروف فرحان ، الإستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 17 ، 2005 ، ص 87 .
- 26 - نصيف جاسم اسود ، مشروع الشرق أوسطي الكبير وآثاره الجيوبوليتيكية المحتملة على الواقع العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، المجلد 20 ، العدد 9 ، 2013 ، ص 358 .
- 27 - حسين جمعة وآخرون ، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة – أبعادها ونتائجها ، ط1 ، دار الصنوبر للطباعة ، بغداد ، 2008 ، ص 15 .
- 28 - حميد نفل الندوي ، الإستراتيجية الأمريكية لتحقيق النصر في العراق ، مجلة السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد 6 ، 2006 ، ص 89 .
- 29 - عباس فاضل ألبياتي ، المتغير الإقليمي في الإستراتيجية الأمريكية لاستقرار العراق ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة تكريت ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2009 ، ص 6 .
- 30 - <http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2006/7/25>.
- 31 - عباس فاضل ألبياتي وعبد الحميد العبد ، مراجعة الالتزامات في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 39 ، 2009 ، ص 145 .
- 32 - Steven Heydemann , Syria's Uprising: sectarianism, regionalisation, and state order in the Levant ,norwegian ministry of foreign affairs , 2013 , p 2 , available at. <http://creativecommons.org/licence>
- 33 - SEYMOUR M. HERSH , The Redirection , THE NEW YORKER , MARCH 5 , 2007.
- 34 - Anthony H. Cordesman and Sam Khazai , op.cit .p 7.
- 35 - Ibid . p 3.
- 36 - Ibid . p 55 .
- 37 - Muhammad Abdul Ghaffar , op.cit. p ¹¹.
- 38 – Ibid . p ¹⁵ .
- 39 – Ibid . p 16 .